

Distr.
GENERAL

A/RES/54/204
25 January 2000

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ٩٨ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثانية (A/54/586)]

٢٠٤/٥٤ - الأعمال التجارية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٩/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بشأن الأعمال التجارية والتنمية و ١٩١/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية،

وإذ تلاحظ اعتماد اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتصلة بالعمل،

وإذ تشير إلى نجاح مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في التوصل إلى نتائج، من بينها الالتزامات الواردة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية^(١) وفي برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي^(٢)، وإذ تدعو إلى تنفيذ تلك الالتزامات،

وإذ تلاحظ جهود منظومة الأمم المتحدة الهامة الرامية إلى تيسير إشراك القطاع الخاص بصورة فعّالة وبناءة في عملية التنمية، وجهود الأمين العام لتكوين شراكات مع القطاع الخاص في هذا الصدد،

وإذ تسلم بالحق السيادي لكل دولة في اتخاذ القرارات بشأن تنمية القطاعين الخاص والعام فيها وفقاً لما تضعه من أولويات،

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ٨، المرفق الأول.
(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

وإذ تؤكد أن الأعمال التجارية والصناعة، بما في ذلك الشركات التي تضطلع بأنشطة دولية، يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة لأي بلد، وتعد من العوامل الرئيسية لتوفير العمالة والنمو الاقتصادي،

وإذ تؤكد مجددا أهمية التعزيز المناسب للتحويل إلى القطاع الخاص، والمنافسة، ومباشرة الأعمال الحرة، ووضع إطار قانوني ومالي داعم للأعمال التجارية لزيادة الكفاءة، والنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، وذلك في سياق الجهود الإنمائية الوطنية،

وإذ تسلّم بأهمية دور الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتمويل الجزئي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تسلّم أيضا بأن أي قطاع دينامي للأعمال التجارية ضروري لحدوث النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتوسيع التجارة، وتطوير التكنولوجيا،

وإذ تسلّم بالصلة القائمة فيما بين إدارة القطاع الخاص المتسمة بالفعالية، والمساءلة، والشفافية، وبين الشفافية المالية في القطاع الخاص، وثقة المستثمرين، واستقرار النظم المالية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٣)؛

٢ - تشجع الحكومات، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات العاملة في مجال الأنشطة التجارية الدولية، على تعزيز الشراكات للنهوض بالتنمية المستدامة من خلال أمور من بينها دعم تشغيل النظام الدولي للتمويل والتجارة وتدفق الاستثمارات بشكل مستقر، وبصفة خاصة لدعم جهود التنمية التي تبذلها البلدان النامية، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٣ - تشجع الحكومات على تهيئة بيئة تمكن الأعمال التجارية من الاضطلاع بأنشطتها على نحو إنساني، ومستدام، ومسؤول اجتماعيا؛

٤ - تحث جميع الحكومات على تهيئة بيئة مؤاتية للأعمال التجارية والاستثمار، بوسائل من بينها وضع سياسات اقتصادية كلية وضرائبية وإنمائية سليمة، وكفالة سيادة القانون، وبذل جهود لمكافحة الفساد والرشوة، وانتهاج ممارسات تتسم بالشفافية للأعمال التجارية تعزز الكفاءة والإنصاف والقدرة التنافسية في المعاملات التجارية الدولية، مع أخذ احتياجات البلدان النامية في الاعتبار؛

٥ - تحث القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات العاملة في مجال الأنشطة التجارية الدولية، على الاضطلاع في الأعمال التجارية بممارسات تتسم بالنظام والإنصاف، مع الالتزام بمبادئ الأمانة، والشفافية،

والمساءلة والترويج لها في المعاملات التجارية الدولية، بهدف الإسهام في الجهود الرامية لتهيئة بيئة تمكينية للأعمال التجارية والاستثمار؛

٦ - تطلب إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك دوائر أصحاب الأعمال التجارية والهيئات الدولية ذات الصلة، النظر في الطرق والوسائل لتعزيز هذه المبادئ والممارسات واحترامها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات فيما تقوم به من عمليات في جميع البلدان؛

٧ - تشدد على أهمية تهيئة بيئة اقتصادية دولية داعمة، بما في ذلك الاستثمار والتجارة، من أجل تعزيز مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص؛

٨ - تؤكد بشدة الحاجة إلى موارد كافية، بما في ذلك توفير موارد جديدة وإضافية من جميع المصادر، ونقل التكنولوجيا بشروط مواتية إلى البلدان النامية، وبخاصة إلى أفريقيا وأقل البلدان نمواً، بوسائل شتى من بينها نقلها بشروط ميسرة وتفضيلية بالاتفاق المتبادل، بغرض إيجاد الهياكل الأساسية وخدمات الأعمال التجارية المناسبة لتعزيز تنظيم المشاريع الحرة؛

٩ - تسلم بالأولويات والشواغل الإنمائية الخاصة للبلدان النامية، وتدعو في هذا الصدد إلى تقديم الدعم الدولي اللازم لتحقيق أهدافها الإنمائية بطرق شتى من بينها تعزيز الأعمال التجارية وتنظيم المشاريع الحرة؛

١٠ - تؤكد أهمية التمويل الجزئي، بما في ذلك توفير الإئتمانات الصغيرة، للذين يعيشون في حالة فقر، فيما يتعلق بتمكينهم من إنشاء مشاريع صغيرة، تقوم بدورها بتوفير العمالة الذاتية والإسهام في تحقيق التمكين، ولا سيما بالنسبة للمرأة، وتدعو إلى تعزيز المؤسسات التي تدعم التمويل الجزئي، ولا سيما الائتمانات الصغيرة؛

١١ - تقدر أهمية تشجيع مباشرة الأعمال الحرة من خلال جهات من بينها القطاع غير الرسمي والمشاريع الصغرى، في تنمية المشاريع والصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على يد مختلف الجهات الفاعلة من كافة أنحاء المجتمع المدني، والتحول إلى القطاع الخاص، والقضاء على الاحتكار، وتبسيط الإجراءات الإدارية؛

١٢ - تشدد، في سياق إقامة شبكات مناسبة للسلامة الاجتماعية والإنفاق عليها، بما في ذلك مساعدة العمال، على أهمية تشجيع الاستثمار في الموارد البشرية عن طريق البرامج المكرسة للصحة والتعليم والتدريب في المجال الوظيفي، وتسلم بأن هذه الجهود جزء أصيل من الاستراتيجيات الشاملة للحد من الفقر؛

١٣ - تشجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على مواصلة توفير منتدى لإجراء المناقشات الحكومية الدولية بشأن المسائل المتصلة بتنمية القطاع الخاص وتدفقات الاستثمار الدولية، مع مساهمة ممثلي القطاع الخاص في هذه المناقشات؛

١٤ - تدعو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وسائر أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة إلى مواصلة تعزيز أنشطتها، وخاصة الأنشطة الموجهة لأفريقيا وأقل البلدان نموا، دعما للتنمية في مجال تنظيم المشاريع، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم في هذا الصدد لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، عند الاقتضاء؛

١٥ - تطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تواصل، وفقا لولاياتها، تعزيز ما تقدمه من دعم لتشجيع مباشرة الأعمال الحرة وأن تولي، في اضطلاعها بتنفيذ هذا القرار، الاعتبار الواجب للدور الذي يقوم به القطاع الخاص في التنمية، مع مراعاة الأولويات التي يضعها كل بلد، وكفالة اتباع منظور يراعي الفوارق بين الجنسين؛

١٦ - تطلب أيضا إلى الهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل، في نطاق الولاية الممنوحة وبرامج العمل المتفق عليها لكل منها، مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على تنفيذ البرامج الوطنية الرامية إلى تهيئة بيئة تمكينية للأعمال التجارية، والاستثمار، والتنمية؛

١٧ - تشدد على ضرورة مواصلة مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تعزيز قدرتها على تشجيع مشاركة القطاع الخاص على نطاق أوسع في اقتصاداتها، وذلك بناء على طلب هذه البلدان؛

١٨ - تدعو مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى القيام، في نطاق ولاياتها وبالتشاور مع الحكومات، بتعزيز المساهمة المجدية من جانب الأعمال التجارية، في كلا القطاعين العام والخاص، دعما للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛

١٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين البند المعنون "الأعمال التجارية والتنمية"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، بتقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار في تلك الدورة.

الجلسة العامة ٨٧

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩